في ندوة لمجلة دراسات شرق أوسطية
اعلان القاهرة الفلسطيني .. نحو تأسيس نظام سياسي جديد

حذرت حركة حماس من مغبة تأجيل انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني المزمع إقامتها في ١٧تموز المقبل ، وأن ذلك سيعتبر أول نقض لتفاهم إعلان القاهرة بين الفصائل ، مشددة على أن تنفيذ هذا الاتفاق لا بد أن يكون حزمة واحدة ، وإلا ستتخذ الحركة الموقف المناسب وفق تقدير موضوعي ومصلحي عام، بحسب عضو قيادة الحركة في الضفة محمد غزال .

وقد جاءت تصريحات غزال هذه في سياق الندوة التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان حول إعلان القاهرة الفلسطيني* في مقر المركز بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ ،في حين أكد ممثل حركة فتح محمد الحوراني التزام حركته الرسمي بموعد الانتخابات، مؤكداً اجتماع أبي مازن مع كتلة الحركة في المجلس التشريعي طالباً منهم الالتزام بالموعد تجنباً للإحراج أمام الفصائل، لكنه أشار إلى احتمال التأجيل لسبعين يوماً في حال نجحت الضغوط الفتحاوية على أبي مازن بهذا الخصوص .

وستصدر وقائع الندوة الموسعة كاملة في العدد (٣١) من فصلية دراسات شرق أوسطية التي يصدرها المركز يوم الأربعاء القادم ٢٠٠٥/٤/٢٠، وقد أعاد المشاركون في الندوة نجاح الفصائل في التوصل إلى هذا الإعلان التاريخي إلى انتفاضة الأقصى ، التي جسدت الوحدة الوطنية الميدانية ، حيث قبلته مختلف الفصائل بوصفه قاسماً سياسياً وتنظيمياً مشتركاً ، كما أكدوا أن الاصلاح الوارد في الإعلان هو مطلب فلسطيني في الأساس ، وغير مرتبط بالضغوط الدولية .

ولاحظ المشاركون أن القوى الفلسطينية الموقعة على الإعلان أظهرت حالة من المسؤولية غير مسبوقة في الوطن العربي على صعيد التفاهمات السياسية والمشاركة في صنع القرار، وذلك في إطار المصلحة العامة بعيداً عن النظرة الفصائلية والحزبية الضيقة، وأكدوا أن التحدي الأكبر لتنفيذ هذا الإعلان على الأرض يكمن في موقف و ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد لاحظت الندوة أن الاحتلال بدأ يبطئ في تنفيذ ما كان قد شرع بتنفيذه ، وذلك رغم ترحيبه بالإعلان و استعداده للتعاطي مع مشروع التهدئة الذي ورد فيه، وكان من أبرز ممارساته هذه تأخير وإعادة انتشار من بعض المدن و القرى ، واستمرار الحصار و الاعتقال لبعضها الآخر، بل وقتل ثلاثة أطفال في غزة.

---

* **شارك في الندوة: القيادي في حركة حماس الدكتور محمد غزال، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني والقيادي في فتح محمد الحوراني، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأستاذ الدكتور أحمد نوفل، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسين الدكتور أحمد البرصان، وأدار الندوة مدير مركز دراسات الشرق الأوسط الأستاذ جواد الحمد.**

ممثل حركة حماس الدكتور محمد غزال أشار إلى أن حركته انطلقت في موقفها السياسي من دراسة وتقدير موضوعي للظروف المحيطة و الدولية ، كما ذكر أن حماس تعتقد بضرورة مساهمتها في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بما يمنع إنزلاقها تحت الضغوط الإسرائيلية والدولية، وبما يعزز الثوابت الفلسطينية، وكذلك مراعاة فرق الزمن وفرق الحال بين حجم القوى السياسية والفصائل عند تأسيس المنظمة، وأن مشاركتهم المنتظرة فيها سوف تضمن سلامة الخط السياسي الفلسطيني، القائم على الثوابت ، و التي عكسها إعلان القاهرة في مادته الأولى .

وشدد على أن الاتفاق قام على أساس الالتزامات المتبادلة من جميع الأطراف المعنية بما فيها الجهات الاسرائيلية ،ان أي تجاوز أو إخلال في التزام طرف معين يعطي المبرر للطرف الآخر لإتخاذ موقف مغاير،وبذلك قرار عدم إدراج تعديل قانون الإنتخابات التشريعية على جدول أعمال إجتماعات المجلس التشريعي خلال الأسبوع الجاري كمؤشر سلبي ربما يؤثر على موقف حماس من الإعلان والإلتزام بالتهدئة.

وخاصة أن حماس وفتح تعتقدان أن اتفاق القاهرة لا بد أن ينفذ كحزمة واحدة دون الإخلال بأي بند فيها إلا بإتفاق الأطراف المعنية، وأكد غزال على أن حماس سوف تصبر على الخروقات وترصدها ولن تتعجل، وستقرر موقفها عندما يكون ذلك مناسباً، وهي تقرأ المرحلة جيداً من منظور المصلحة الفلسطينية، وليس من مصلحتها الخاصة، وهي بموقفها المتريث هذا لا تعبرعن ضعف وإنماتشير الى رؤية موضوعية ومسؤولة للصراع .

وعن تأجيل الانتخابات فقد شدد المسؤول في حماس على ضرورة إتمام الانتخابات في موعدها لأن ذلك سيؤثر على التعامل المستقبلي للحركة مع أي تفاهمات أخرى، وقال غزال إن الشعب الفلسطيني قد إعتاد أن يرى نقض العهود من الجانب الإسرائيلي، أما بين فصائله وأطيافه فلا بد أن تبنى العلاقة على الثقة، حتى يمكن بناء نظام سياسي فاعل ومتجدد ويعبر عن مستوى وتضحيات طموح الشعب الفلسطيني.

من جانبه ركز السيد محمد الحوراني ممثل حركة فتح في الندوة على أهمية الذي تم التوصل إليه في القاهرة ، وحذر من أن الجانب الإسرائيلي سيحاول إعاقته بأي وسيلة .

ودعا إلى المحافظة على هذا المناخ ولكن ليس بأي ثمن مشيرا إلى ضرورة تحقيق شرطي التهدئة من الجانب الإسرائيلي، وفيما يخص إعادة منظمة التحرير الفلسطينية فقد أكد أنه قد تم تشكيل لجنة لإعادة بنائها، وتشكيل موقف سياسي فلسطيني موحد، وفتح المشاركة السياسية لجميع الأطياف وذلك لتجاوز الاختلاف البرامجي السابق .

وحول انتخابات المجلس التشريعي المزمع عقدها في ٢٠٠٥/٧/١٧ ، فقد أكد الحوراني أنها خطوة أولى ومهمة، يشارك فيها كل فصيل على أساس حجمه عبر صناديق الاقتراع، حيث سيقاس حجم الفصائل في المجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير على حجمها في المجلس التشريعي .

وقال إن ثمة تيار داخل فتح يضغط لتأجيل الإنتخابات إلى وقت آخر يصل إلى ٧٠ يوماً ، وإن هـذا التيار يضغط على أبي مازن لإتخاذ هذا القرار، لكن أبا ماون والفريق الآخر يصرون على إجرائهـا في موعدها، وقال إن البعض يدعو إلى تأجيلها إلى ما بعد المؤتمر السادس لحركة فتح الذي سـينعقد في ٢٠٠٥/٨/٤، أو بعد انسحاب إسرائيل من غزة المزمع تنفيذه آواخر يوليو ٢٠٠٥.

ووافق الحوراني على موقف حماس من أن اتفاق القاهرة هو رزمة واحدة، وخاصـة فيمـا يتعلـق بالقضايا الداخلية الفلسطيينة، وأكد أن أبا مازن إجتمع مع كتلة حركة فتح فـي المجلـس التشـريعي وأبلغهم بضرورة الإلتزام بموعد الإنتخابات وإعتماد النظام المختلط النسبي والحزبي .

وفي ختام الندوة أكد المجتمعون على ضرورة استمرار الحوار الفلسطيني وإجراء الانتخابـات فـي موعدها وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس جديدة، حيث رأى المشاركون أن إعلان القاهرة يعـد خطوة مهمة في تاريخ النضال الفلسطيني، يماثل قيام المنظمة ذاتهـا عـام ١٩٦٤، ويمتـاز عليهـا بشمولية في ضم جميع الفصائل لأول مرة في تاريخ هذه المنظمة، وأشاروا إلى أن ثمة معلومات حول خشية إسرائيل من إستلام حماس زمام السلطة والمنظمة، و أكدوا على ضـرورة أن يتـرك الأمـر لصناديق الإقتراع بحرية حتى لو قادت حماس المرحلة، وشدد المجتمعون على ضرورة إيجاد البدائل المناسبة في حال فشل هذا الاتفاق، وأشاروا إلى بيان الأجنحة العسكرية التسـعة ضـد الاعتـداءات الاسرائيلية في غزة ، والذي مثل نوعاً من التفكير العملي بالبدائل و الخيارات الأخرى من جهة ، كما مثل تنسيقاً و إجماعاً فلسطينياً على مفهوم المقاومة و التهدئة من جهة أخرى .